مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ELWAHAT Journal for Research and Studies
Available online at :https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2
المجلد 18 العدد 1 (2025): 380 – 394 ISSN : 1112-7163 E-ISSN: 2588-1892

النشاط البحري الجزائري خلال العهد العثماني من خلال الكتابات الأجنبية والمحلية

The Algerian Naval Activity During The Ottoman Empire Throughout Foreign And Local Writings

مبارك شودار[1]،طاهر تومي[2]

1- مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، ، m.chouder@crsic.dz
2- المركز الجامعي سي الحواس بريكة باتنة، tahar.toumi@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام:30-04-2025 تاريخ القبول:20-05-2025 تاريخ النشر:01-06-2025

ملخص :

لأمد بعيد ظلت المصنفات الأجنبية السبيل الوحيد لكتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وشكلت هذه الأخيرة المادة الأولية التي استندت إليها المدرسة الغربية عامة والفرنسية خاصة لتدوين تاريخ الجزائر, وبدا ذلك واضحا في مؤلفات كتابهم ومؤرخيهم فجاءت هذه الدراسات مبتورة لاعتمادها على وجهة نظر معادية للجزائر وشعبها وحكومتها، وتجلى ذلك واضحا في المؤلفات الغربية التي اهتمت بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر, والتي أقرت في مجملها على فقدان ملامح الدولة الجزائرية ومقوماتها عبر تاريخها الطويل، ومن خلال اطلاعنا على هذه الكتابات يتبين بأن الجزائر خلال العصر الحديث كانت عبارة عن منطقة تشهد فراغ حضاري وجمود فكري في مختلف المجالات.

إلا أن التراث التاريخي المخزون في المكتبات الوطنية ومراكز الأرشيف الجزائري يفند هذه الرؤى الغربية تفنيدا قاطعا، وعلى الرغم من وفرة هذا المخزون الثقافي والذي يمثل المادة الأولية والخام لكتابة تاريخ الجزائر في مختلف عهودها، إلا أنه بقي مغيبا عن اهتمامات المؤلفين الجزائريين لفترة من الزمن، إلى غاية اكتشاف أهميته العلمية والتاريخية لإعادة كتابة تاريخ الجزائر انطلاقا من

المؤلف المرسل: مبارك شودار: mobarek.ch@gmail.com

المؤلفات المحلية، إذا فالعناية بالتراث عموما والتراث الجزائري خصوصا أصبح ضرورة ملحة وفرض أكيد على الأفراد والمؤسسات العلمية والثقافية سواء كان يمثل في الإنتاج الفكري والحضاري أو العلمي والثقافي.

كلمات دالة : الجزائر، قرصنة ، العثماني، البحرية، الأسرى.

Abstract:

For A Long Time, Foreign Works Remained The Only Way To Write The History Of Modern And Contemporary Algeria, And The Latter Constituted The Initial Material On Which The Western School In General And The French In Particular Relied To Record The History Of Algeria, And This Was Evident In The Writings Of Their Writers And Historians, So These Studies Came Truncated Because They Relied On A Hostile Point Of View To Algeria, Its People And Its Government, And This Was Evident In Western Literature That Concerned The History Of Modern And Contemporary Algeria. Through Our Reading Of These Writings, It Is Clear That Algeria During The Modern Era Was A Region Witnessing A Cultural Vacuum And Intellectual Rigidity In Various Fields.

Key Words: Algeria, Piracy, Ottoman, Navy, Prisoners.

مقدمة

في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، خضعت العلاقات السياسية المتوسطية إلى إفرازات الثورة الفرنسية وانعكاساتها، والتي حددت إلى حد كبير طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية والتي اتسمت بطابع الهدوء والتحسن النسبي نتيجة الظروف الداخلية للدول الأوروبية، إلا أنه بنهاية الحروب الأوروبية ووأد المشروع النابليوني في حدود سنة 1815م أعادت تلك الدول نظرتها للعلاقات التي تربطها بالإيالة الجزائرية وقد كان مؤتمر فينا بمثابة المنبر الدولي الذي عبرت فيه الدول الأوروبية عن مكبوتاتها تجاه الإيالة الجزائرية وإعلان رغبتها في التخلص من الضغط الذي فرضته عليهم، وأجمع الحاضرون في هذا المؤتمر على ضرورة تهميش دور الإيالة الجزائرية من القضايا

المتوسطية، تحت حجة أن الجزائر أحد الأطراف التي أعاقت تطور وازدهار الملاحة المتوسطية، وبذلك يكون هذا المؤتمر أحد المنابر الإعلامية التي صرحت فيها أوروبا علانية عن عداوتها تجاه الجزائر.

وفي هذا الشأن قد بحث المؤتمر سبل وطرائق تهميش دور الإيالة الجزائرية خصوصا والإيالات المغاربية عموما من القضايا المتوسطية، ومحاولة إيجاد فضاء متوسطي أوروبي خالص، وقد كان للسير سيدني سميث دور بارز عندما تمكن من إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال المؤتمر وقراراته، وذلك لما استطاع أن يندد بأعمال القرصنة واسترقاق المسيحيين وفق مذكرة قدمها في هذا الشأن إلى المؤتمر، وقد نجح إلى حد كبير في استقطاب المؤتمرين للقضايا التي تخص الأمن المتوسطي والملاحة البحرية، وتمكن بعد ذلك من إيجاد صيغة لتنظيم عمل مشترك أوروبي ضد الإيالات المغاربية.

وقد تجسد ذلك فعليا في حملة اللورد اكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م، ثم البعثة الأنجلو فرنسية التي أعقبت مؤتمر إكس لاشابيل سنة 1819م، وسنحاول أن نتطرق في مقالنا هذا والموسوم "بالنشاط البحري الجزائري خلال العهد العثماني من خلال الكتابات الأجنبية والمحلية.

وذلك بناء على ما توفر لدينا من وثائق أرشيفية ومخطوطات تاريخية نبرز فيها تطرق الدول الاوروبية للمسألة الجزائرية و التحولات العالمية الجديدة والتي استهدفت بالأساس الإيالة الجزائرية. ونركز بالتفصيل على موقف الكتاب والمؤرخين الأجانب والمحليين من هذه القضايا التاريخية وعليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى نجاح المؤرخين الأجانب في تشويه صورة البحرية الجزائرية خلال الحقبة العثمانية من خلال كتاباتهم ومدوناتهم ؟والى أي مدى استطاعوا تأليب الرأي العام الأوروبي ضد الإيالة الجزائرية وبحريتها ؟وكيف ردت المرويات والكتابات المحلية على هذه الادعاءات الأجنبية ؟

أولا: أسباب تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية

ظاهرة القرصنة في البحر الأبيض المتوسط

تعددت الكتابات التاريخية حول القرصنة كظاهرة في العصر الحديث، وعليه كانت هناك عدة مفاهيم لها، غير أن تلك المفاهيم تتفق في جزء من ذلك عندما اعتبروها نوعا من الحروب البحرية بين مجموعة من الدول تختلف عن اللصوصية والنهب، لقد كانت تتم بواسطة السفن المسلحة

التابعة لدولة ما، تكون مهمتها موجهة ضد هدف معين، وبهذا المفهوم جعلوا ا القرصنة كنشاط بحري خاضع للإرادة السياسية للدول وبذلك تصبح القرصنة و النشاط الاقتصادي لهما علاقة وطيدة إذ كانت تتم بواسطة تصاريح ممنوحة من طرف أصحاب الأساطيل، وعلى كل جهة تنظر إلى مفهومها من زاوية خاصة، فالمسلمون كانوا ينظرون إليها على أنها جهاد بحري، أما المسيحيين فقد كانت لهم في هذا النشاط نظرتهم الخاصة(**Belhamissi (M), 1983, p 67**)

وانطلاقا مما سبق فالأوربيون نجدهم قد بالغوا في الحديث عن البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني من حيث الأوصاف التي وصفوا بها طائفة رياس البحر، فالدور الذي قام به هؤلاء في الواقع لا يعدو الدفاع عن النفس و حمى السواحل كنتيجة لما كان يجري من أحداث وتطورات في البحر الأبيض المتوسط.

لقد تضاعف نشاط القرصنة على ضفاف البحر المتوسط لاسيما في الحوض الغربي منه، كنتيجة مباشرة لتلك التطورات الحاصلة في بلاد الأندلس التي مست الملاحة البحرية. سواء بالنسبة للقرصنة المغاربية أو الأوربية، فالأهداف والغايات لم تكن على قدر واحد، لذا فالإسبان والبرتغاليين كانوا السباقين للاكتشافات الجغرافية، على أنّ ذلك لم يشغلهم عن هدفهم الرئيسي وهو محاربة المسلمين، فقد استطاعوا القضاء على مملكة غرناطة سنة 1492م، وما تلا ذلك من تهجير قسري للموريسكيين من بلدهم، لقد كانت هذه الأحداث سببا كافي لبداية حرب طويلة بين المسلمين والمسيحيين(**Belhamissi M, 1983, p 67**).

ويرى البعض بأنّ القرصنة شكل من أشكال الحروب التجارية تعتمد على التقدم في تقنيات الملاحة، وتعد بذلك حربا اقتصادية بالدرجة الأولى، فالقائمون على هذا النشاط ينحدرون من أصول مختلفة وبالتالي يمثلون ديانات متعددة أيضا، لذا لا يمكن حصر الظاهرة بدين أو بحضارة دون أخرى، ومثال ذلك ما قام به فرسان مالطة في هذا المجال حيث تفيد الدراسات بأنهم شكلوا رعبا كبيرا على سواحل شمال إفريقيا لفترة غير يسيرة، ولذلك لم تكن القرصنة عملية إسلامية صرفة كما يدعيه مؤرخو المدارس الغربية (**Père Dan, 1646, p300**.)، ومهما يكن من أمر القرصنة فإنّ المسلمين يعتبرونها جهاد بحري للذود عن سواحل شمال إفريقيا والتصدي للأساطيل المسيحية التي كانت تستهدف هذه السواحل وتحاول فرض سيطرتها وإرادتها(**بليل رحمونة ،2010،ص67**)

لا ترتبط القرصنة بحضارة بذاتها أو بدين معين، فهي ظاهرة عامة سادت في عالم البحر المتوسط خلال العصر الحديث، ويرى بعض المؤرخين في ممارسة المسيحيين للقرصنة ضد الإسلام وأهله واجب مقدس للدفاع عن أوروبا، والبحوث التي درست القرصنة من هذا المنطلق تعد نماذج اسطوغرافية ذات دعاية لمركزية الغرب، في إطار الدعاية لتفوق الجنس الأبيض حضاريا، فالقرصنة المسيحية نصبت نفسها كشرطة بحرية لتنظيم حركة الملاحة البحرية من جهة وحماية السواحل الأوربية من الهجومات الأجنبية من جهة ثانية، وإذا كان الفارس المسيحي يحركه الإيمان والعدالة فالقرصان المغربي تملي عليه غريزته العدوانية الخوض في أعمال النهب والأسر حسب آرائهم .

ولم تسلم هذه الآراء من الانتقادات إذ ظهرت أبحاث أخرى، تفيد في تقريب المفهوم لهذا الاتجاه، إذ تقول بأنّ القرصنة ما هي إلا آلة صنعت لجمع الأموال بعيدا عن أعين البابا وحاشيته في فترات عديدة، فهذا العمل لا يخدم المسيحية بقدر ما يضرها بقوله «... إنه من الأفضل للمسيحيين أن يهاجموا بعض الثغور الإفريقية عوض نهب ممتلكات السفن التجارية لأن هذه الممارسات لا تضعف الإمبراطورية العثمانية، بل تتسبب في تهييج سلاطينها دون أن تلحق بهم أي ضرر».(**عبد المجيد قدوري 2000، ص342**)

شجعت أوروبا عمليات القرصنة بتوفير الوسائل والأموال اللازمة لذلك، لإلحاق الضرر بدول شمال إفريقيا، وهناك إحصائيات تبين عدد الأسرى من سكان طرابلس الغرب وشرق الجزائر، الذين ألقي القبض عليهم و تم نقلهم إلى جزيرة مالطة وهي:

السنة	عدد الأسرى	السنة	عدد الأسرى
1764	204	1780	240
1770	02	1785	157
1775	94	1788	78

ويذكر أن النصارى قد أسروا حوالي 500 مسلم ألقي عليهم القبض في عرض السواحل التونسية فيما بين 1780 إلى 1789م، و468 مسلم فيما بين 1790 و1798م، وساقوهم إل مالطة.(**لوسات فلنزي، 1994، ص79**)

انطلاقا مما سبق يتضح بجلاء أنّ القرصنة مارسها الأوروبيون على نطاق واسع و لم تكن البتة تخص المسلمين وحدهم، لذا يتبادر إلينا سؤال مهم وهو: من كان السباق للقيام بهذا العمل؟

حتى نستطيع إيجاد الفرق بين مصطلح القرصنة والجهاد البحري الذي كان مشروعا و لم تجرمه أي شريعة سماوية.

استطاع بعض القادة إرساء دعائم الدولة الجزائرية الحديثة عندما أصبحت الجزائر إيالة تتبع الخلافة العثمانية(**Kadache Mahfoud ,1991 p18**)، وبدأت بالتصدي للهجمات الأوربية على السواحل الجزائرية التي كانت مرتعا للغزاة الإسبان، ولم يقتصر الأمر على سواحل الجزائر بل ساهم هؤلاء في تحرير السواحل التونسية والطرابلسية أيضا في مرحلة لاحقة.

قام الجزائريون كغيرهم بردة فعل تجاه الحملات الاوربية فالجهاد البحري الجزائري أملته الظروف السائدة في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولم يكن هدف البحارة النهب والسلب، عكس المسيحيين الذين قاموا بنهب الشواطئ الإسلامية خدمة للصليب، لذا كان هدف الجزائريين هو حماية أوطانهم، وأما عمليات النشاط البحري فكانت مهمتها تدمير أساطيل القرصنة التي تتعرض لسفنهم بالسوء، فالهدف من الاستيلاء على السفن الأجنبية كان هدفا استراتيجيا، ولم يكن هدفا للحصول على الغنائم.(**فاطمة الزهراء سيدهم، 2011، ص27**.)

انتقل الجزائريون من حالة الدفاع خلال القرن 16م إلى الهجوم على سواحل شمال غربي المتوسط، في مرحلة أولى، وفي مرحلة لاحقة امتد نشاطهم إلى المحيط الأطلسي، حتى وصلوا أعالي البحار على سواحل إنجلترا وإيرلندا وإيسلندا، إنّ التحسينات التي ألحقت بالسفن الجزائرية وأضفت عليها نوعا من الديناميكية من حيث السرعة والقدرة على التحكم فيها ساهمت في هذا الإنجاز، فكانت جلّ عملياتها الحربية ناجحة.(**أرزقي شويتام، 2010، ص54**)

لقد قابل الأوربيون هذا النجاح البحري في القرن السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بكل حزم فالقضية قد شغلت حيزا كبيرا ضمن الكتابات الأجنبية المتعلقة بتاريخ الجزائر في الفترة نفسها، وقد أطلق هؤلاء أوصافا عديدة عن البحرية الجزائرية للإنقاص من شأنها، ومنها كانت أوصاف مدينة الجزائر وغيرها من مدن الإيالة توصف بوكر اللصوص وعش القراصنة، رغم أن البحرية الجزائرية قد قامت كغيرها من الدول البحرية بحقها في استغلال هذا المسطح المائي الهام وفق القانون الدولي والتقاليد المتعارف عليها.(**بن جبور محمّد، 2008، ص111**)

ويعلق المؤرخ "كات""*CAT*" *على هذه القضية بقوله* : «... قد رأينا خلال القرن 17م الهولنديين والإنجليز والبنادقة وفرسان مالطة والجنويين يحاربون البحارة الجزائريين، إلا أن حماس الجزائريين المتزايد وصيانتهم الرائعة لأساطيلهم سمحت لهم بأن يصمدوا أمام الأعداء...» و بين في مقتطف آخر من كلامه ما يلي : «... لم يقوموا وحدهم بالقرصنة بل هناك الإنجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف...».

فالقرصنة التي شكلت مسألة إدانة واسعة للجزائر وحدها كانت أمرا مبالغ فيه، وعلى ما يبدوا أنّ القرصنة كانت ممارسة شائعة شاركت فيها جل الدول البحرية زمنئذ، ولعل نشاط الجزائريين البحري كان في معظمه ردود أفعال على حملات الأوروبيين وقد أفصح بعض الرحالة الأجانب عما يختلج في أنفسهم تجاه النشاط الجزائري إذْ يقول أحد الإنجليز ما يلي: «... إنه سمع عن القراصنة قصصا مرعبة ويقارن بين أحفاد أولئك الذين حاربوهم (بربروس) وبين أحفاد الإنجليز المتحضرين...».(**عبد الله الركيبي: ، د.ت، ص 209**.)

يتضح لنا مما سبق أن استراتيجية الجزائر في بداية الأمر اقتصرت على الدفاع لرد هذه الاعتداءات التي تطورت أهدافها إلى حركات التنصير، ثم إن هذه التحرشات اللامتناهية اكتست صبغة الحملات الصليبية وعلى شكل تحالفات كبيرة، لذا بادرت الجزائر إلى الهجوم بدل الدفاع، وحملت طائفة رياس البحر على عاتقها ضرب أعشاش القراصنة الأوروبيين المتناثرين بشواطئ بلدانهم، ومن هذا المنطلق يعد نشاط البحرية الجزائرية في أساسه مقاومة للعدوان، و لو سلمنا بأن هذا النشاط كان قرصنة ومخالفا للقانون الدولي في بعض الأحيان فإن الأوروبيين قد سبقوا إليه وهم من دفعوا بالجزائريين لسلوك هذه السبيل.(**يحي بوعزيز، 1980، ص27**)

مثل الأسطول الجزائري البحري الحاجز المنيع في وجه المشاريع الأوروبية لمدة قاربت الثلاثة قرون(**Devoulx (Albert) , 1869, p381**)، وكما أشرنا سابقا إلى أنّ ظاهرة القرصنة البحرية كانت ممارسة دولية إلا أن الدول الأوروبية مدعومة من طرف الكنسية الكاثوليكية باركت بل وأجمعت على أن هذا النشاط هو حكر لأوروبا دون غيرها وعليه ستكون البحرية الإسلامية مجرد عمل لصوصي لفئة خارجة عن القانون.
(حنيفي هلايلي، 2007، ص10).

مثلت هذه النقطة بالذات حجر الزاوية في علاقات الكنيسة مع البحرية الإسلامية عامة والجزائرية خاصة وكرست جهودها لتوحيد الدول الأوروبية، من أجل تحقيق الوفاق المنشود بينها في أحلاف وصفت بالمقدسة، و قد برزت بريطانيا العظمى (سيدة البحار) التي تسيطر على جزيرة مالطة ومضيق جبل طارق، مستندة على القانون البحري الدولي الجديد الذي هو في الأساس قانونا أوروبيا، لتجسيد مخططاتها من اجل إضعاف البحرية الجزائرية واجبارها على التخلي عن ممارسة الجهاد البحري، إن التكتل من أجل فرض السيطرة الأوروبية أصبح حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لقد واجهت الجزائر هذا الأمر في تحد واضح وقاومته ولما اشتعلت نيران الحرب بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، اجتهدت الدول الأوروبية للفصل في قضية ذلك العصر، إذ التأم شملها في فينا أواخر سنة 1814م وبداية 1815م، للنظر في الخلافات و أيجاد تسوية لقضايا أوروبا الناتجة عن الحروب النابليونية، إذ عالج المؤتمرون قضية القرصنة المغاربية، وقام ممثلو فرسان مالطة بتسليم عدة مذكرات إلى رؤساء الوفود يطالبونهم فيها بإعادة تأسيس نظامهم القديم وإيجاد مقر لهم تجتمع فيه كل الأساطيل المسيحية لمواجهة قراصنة الدول المغاربية ومحاربتهم خاصة الجزائريين منهم. ويذكر أن قضية القرصنة المغاربية لم تكن ضمن جدول أعمال المؤتمرين فقد نوقشت كقضية جانبية فقط على أنه تم منحها اهتماما خاصا.

برز في هذا الصدد الأميرال الإنجليزي «سيدني سميث"" *S. Smith*" الذي سلم مذكرة إلى المؤتمرين مستندا على تقارير لتجارب سابقة اكتسبت خلال المعارك البحرية التي شهدها، لذا كان سيدني سميث شديد الحماسة في مذكراته من أجل النيل من قراصنة الدول المغاربية في هذه السانحة قبل أي وقت آخر.(**أرزقي شويتام، 2011 ، ص147**.)

لقد أصبحت الجزائر والإيالات المغاربية مهددة من طرف التكتل الأوروبي المنبثق من قرارات هذا المؤتمر تحت غطاء محاربة القرصنة واللصوصية، إنّ هذا الموضوع قد مثل إحدى الركائز الأساسية التي قامت على أساساها حملة "اللورد اكسموث" ضد الجزائر، وعلى هذا الأساس اعتبر ملف القرصنة عاملا أساسيا دفع ببريطانيا إلى توجيه حملتها على الجزائر بقيادة "اللورد اكسموث" بغية تحقيق هدفين رئيسيين بالنسبة لها، أولها يتمثل في إزاحة الجزائر وبحريتها من عرض البحر الأبيض المتوسط خدمة للمسيحية وأوروبا وثانيهما فتح المجال لنفسها لكي تسيطر على مضائق البحر الأبيض المتوسط من جبل طارق إلى صقلية.

2– الأسرى (بين مفهومي العبيد وأسرى الحرب)

عندما يتطرق مؤرخو الغرب لتاريخ الجزائر في الشق المتعلق بالبحرية، نجدهم يتعرضون لذكر أعداد أسراهم بتفصيل كبير، وهذه الإحصاءات لا تخلو من تضخيم في الكثير من الأحيان، إذ لا يمكن التسليم بالتقديرات الرقمية بخصوص عدد الأسرى المستخرجة من المصادر الأوروبية، ولم يقتصر الأمر على هذه الحد بل تعدى الاهتمام الأوربي بعدد سكان الجزائر أيضا، و يشير أحدهم أنه في سنة 1578م بلغ عدد الأسرى قرابة 25 ألف أسير(**أرزقي شويتام،2009، ص95**) وخلال القرن 17م ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف أسير غير أن بداية القرن 18م، نرى تناقص في أعداد الأسرى بالجزائر فمن 10 آلاف سنة 1700م إلى 2000 سنة 1738م(**ناصر الدين سعيدوني، 2000، ص569.**) ثم يتأرجح هذا العدد بين زيادة ونقصان حتى سنة 1830م حيث تتضارب الاحصاءات بين 500 و 122 أسير فقط.

بيد أنه من المعلوم أن تعدادهم غير ثابت، فقد كان يتزايد ويتناقص من زمن لآخر كنتيجة حتمية لاضطراب العلاقات مع أوروبا من ناحية، ومدى تفوق أسطولها البحري في البحر المتوسط من ناحية أخرى، أما عن اختلاف جنسيات فقد كان هؤلاء الأسرى ينتمون إلى مجتمعات مختلفة اختلاف الأمم والدول، فكان منهم البرتغاليون والإسبان والفرنسيون والإنجليز والفنلنديون والهنغاريون و الهولنديون وغيرهم. (**Belhamissi(M), 1999, p43**)

ساهمت عمليات افتداء الأسرى الأوربيين في مداخيل الخزينة الجزائرية، فكانت مصدرا مهما لذلك وقد اختلفت التسميات التي أطلقت على هؤلاء، فبينما اعتبرتهم الكتابات الأوروبية عبيدا، فقد كانوا أسرى حرب بالنسبة للجزائر و إيالات شمال إفريقيا.

وهناك من الأسرى الذين لا يتم اختيارهم كخدام في قصر الداي أو لا يتم بيعهم لرجال الأعمال يبقون موظفين تابعين للحكومة الجزائرية توظفهم في أي عمل ، كتوظيفهم في صناعة السفن أو أي صناعة أخرى، وعليه تم تصنيف الأسرى في الجزائر العثمانية حسب المهن التي يشتغلون فيها، فكان منهم الحرفيون والملاحون والحمالون والمكلفون بالأشغال العامة، فالحرفيون مثل الحدادين والبنائين والنجارين وصانعي الأشرعة يباشرون عملهم صباحا في ورشات مختلفة، أما الذين لا يزاولون أي عمل فإنهم يقسمون إلى فرق ويكلفون للقيام بمختلف الأشغال الأخرى، المتمثلة في شحن السفن وتفريغها ونقل الأحجار من المحاجر الواقعة على أطراف المدينة، أما

القنصليات والمستشفيات المسيحية وثكنات الجيش نالت حظها من عمل هؤلاء من أعمال الصيانة والتنظيف، وهناك من كان يستأجر للعمل في الحانات داخل السجن، فالكثير منهم كان يجمع المال ليفتدي نفسه.(**de Paradis (V),1898, p153**)

كان يسمح للأسرى في الجزائر بصفة عامة بحرية محدودة، فقد كانوا يحتفلون بأعيادهم ويمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية، وكانت لهم مقبرة خارج باب الوادي يدفنون مواتهم، و لكن بالمقابل نجد أنّ الكتابات الأجنبية أوردت بل وأسهبت في وصف حالة الأسرى المسيحيين بإيالات شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، فهذا الراهب دان يقدم لنا وصفا لحالة الأرقاء المسيحيين بقوله:«... فليست هذه هي المحن التي يعاني منها المستعبدون المساكين في تلك القوادس، لأنهم أيضا يموتون أحيانا بالعطش بعدما يذبلون في هذه الوضعية المؤسفة أياما عديدة...» ويضيف في موقع آخر «... يدفعونهم دوما إلى الإفراط في الاشتغال أكثر من اعتدال حقيقي تتناسب فيه القوة مع التعب بحيث لو لم يخشوا بفقدانهم لمستعبديهم من ضياع المال المستثمر فيهم لتركوهم بكل تأكيد يموتون من شدة الجهد على السماح لهم بأقل قدر من الراحة...».(**حسن أميلي ، 2005، ص184**)

ويضيف هذا الراهب أمرا آخر يتمثل حسب زعمه في حرص البحارة الجزائريين على أسر المسيحيين، وقد بالغ في وصف معاملة الأسرى المسيحيين من خلال قوله: «... كلما ساروا عبر البحر يحرصون دوما على وجود أرقاء مسيحيين على متن مراكبهم، والذين هم في غالب الأوقات البحارة الذين يقودونها وللحظة قبل المواجهة يحبسون جميع المسيحيين ويكبلون الأيدي والأرجل أربعا بقضبان حديدية كبيرة تتدلى منها الأصفاد، وهو ما يبدوا لهم وسيلة أكثر يسرا للتخلص من خشية قيام بعض الأرقاء بالتمرد عليهم أثناء النزال، وإذا ما حدث وأصبحوا أسياد السفينة التي هاجموها يأخذون منها كافة المسيحيين على الفور...». (**حسن أميلي ، 2004، ص169**)

ولم تخرج الكتابات الاجنبية الاخرى على ما كتبه الأب "دان" بل و أيدته في مسعاه محاولة منهم لدفع النصارى من أجل توحيد جهودهم ضد الخطر المشترك وهو الجزائر، ولعل أهم تلك الكتابات تلك التي أوردت قيام السلطات المغاربية بأفعال غير إنسانية تجاه الرهبان وقتلهم أحيانا(**حسن أميلي ، 2004، ص169**) ، إذ كانت أغلب هذه الروايات مبالغ فيها وذلك بغية الوصول إلى هدفين أساسيين وهما:

ضرب قوة الإسلام والمسلمين لإثارة الروح الدينية من أجل الحصول على التبرعات الأمر الذي حدا ببعض الباحثين الأوروبيين إلى استنكار مثل هذه القصص الخرافية، وقد واجه هؤلاء الفرنسي "لوجي دوتاسي" "*laugie de Tassy*" عام 1724م حيث أنكر على رجال هذه التنظيمات الدينية المتعصبة والمغرضة مثل هذه الدعايات المفضوحة والمبالغ فيها، كما أبدى بعض الباحثين الأجانب بأن الأتراك العثمانيين المشار إليهم من طرف رجال الدين ليسوا بهذه البشاعة من اللاإنسانية التي تحكمها قوانين، محذرين من كل هذه القصص المسمومة التي يفتعلها رجال الدين ضد المسلمين الأتراك العثمانيين والجزائريين، وبرروا ذلك إلى طمعهم الشره في الحصول على المزيد من الأموال والهبات.(**عبد الله حمادي، 2002، ص271**.)

لذا نجد أنّ هناك العديد من الباحثين الأجانب قد فند هذه الأطاريح المغرضة بقولهم:«...أن المغرب منذ فجر الإسلام حتى القرن الماضي غالبا ما كان يأوي ضمن دوله ومجتمعاته عناصر وفئات وجاليات من مختلف الأقطار الأوروبية وخاصة من البلاد المتوسطية، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، ويكمن أن نقول بأن هذا الوجود لم يكن ينطوي على أي مظهر أو علاقة استعمارية...».(**سلفا توري بون ، 2012، ص139**)

أوضح وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر حقيقة عن الأسرى المسيحيين في الجزائر من خلال ظروفهم وحالتهم الخاصة إذ يقول: «... كانت سلطات الإيالة دائما تحميهم من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي، وإنه لمن الإنصاف القول بأن حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البلدان المسيحية المتحضرة، والأشغال التي كان يطلبها إلى الرجال القيام بها لم تكن مفرطة المشقة، والأسرى الذين يجدون كفيلا لهم يضمن عدم هروبهم كان يسمح لهم بحرية الخروج إلى حيث يريدون...».(**وليام شالر، 1982، ص100**)

و ما يثبت هذه الإتجاه أن العديد من الأسرى المسيحيين قد شغلوا مناصب عليا داخل الإيالة الجزائرية، الأمر الذي مكنهم من كسب ثروات طائلة على الرغم من أنهم لا زالوا على دينهم، ويقر "كاثكارت" الأسير الأمريكي بالجزائر بهذه الحقيقة حيث يقول: «... إن التقليد المتبع في الإيالة هو أنه حينما يحظى الباي أو الخليفة أو القائد أو سفير دولة أجنبية أو قنصل بمقابلة الداي وتقدم إليه القهوة التقليدية، يترك على صحن القهوة قطعة من النقود الذهبية تكون في مستوى مرتبة الزائر الذي نال شرف شرب القهوة مع الداي، وتجمع هذه المبالغ في صندوق

مغلق محفوظ في منزل الداي الخاص، ويقوم سعادة الداي بإضافة مبلغ من ماله الخاص إلى محتوى الصندوق ثم يوزع على الأسرى مرتين في السنة...».

ولا ريب أن الأسرى المسيحيين في الجزائر قد تم معاملتهم بمقتضى ما يكفله الدين الإسلامي للأسير، منذ زمن بعيد، ولم يشذ حكام الجزائر عن هذه القاعدة طوال الحكم العثماني وهذا باعتراف الأسرى المسيحيين أنفسهم، وما تجدر الإشارة إليه هو ذلك السكوت الكلي من طرف المصادر العربية عن وضعية الأسرى الجزائريين في السجون الأوروبية، وكذا عن وضعيات التعذيب والتشريد التي كان الجزائريون خاصة والمسلمين عامة يتعرضون لها على أيدي قراصنة ولصوص البحر الأوربيين.

كانت عمليات جمع الأموال لافتداء الأسرى في الجزائر تتم من طرف الكنيسة المسيحية بواسطة جمعيات مختلفة، وانتهجت هذه الجمعيات عدة طرق وأساليب لتحقيق أهدافها حيث كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى ومن مدينة إلى مدينة لجمع الأموال وتقوم بوصف حالة الأسرى وصفا مبالغا فيه، حتى يستعطفوا الناس الذين كانوا يرمون بالذهب والفضة في الأواني، وبرز الدجالون المتخفيين في زي الرهبان لجمع الأموال كذلك بتقليد هذه الطريقة غير المشروعة، لقد كان ذلك ينم عن سذاجة أولئك المتعاطفين غير المتبصرين.

3– مؤتمر فينا وانعكاساته على البحرية الجزائرية

لقد كان انعقاد مؤتمر فينا 1815م فرصة سانحة للتنديد بأعمال القرصنة الجزائرية وأوضاع الأسرى المسيحيين، كما ورد في مذكرة سيدني سميث المقدمة للمؤتمر، حيث ألح هذا الأخير بوضع حد لقضية الاسترقاق بقوله: «... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي في هذه القارة الذي يقطنه الأتراك، الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل إنما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة...».(**علي تابست،1993، ص168**.)

لم تكن المذكرة هي ما كان لدى سميث يدل على حقده بل أسس جمعية لمحاربة القراصنة وليكسب الدعم اللازم و التأييد لجمعيته أطلق عليها اسم جمعية "فرسان محرري الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا"، إذْ شكلت هذه الجمعية من فرسان النظم الإمبراطورية والملكية والشخصيات

المسيحية البارزة، لم يكن هدف سميث هو العمل فيما اوردناه سابقا بل أراد إعادة بعث نظام فرسان القديس يوحنا من جديد، انطلاقا من الدور الذي مثله هؤلاء في محاربة الإسلام و المسلمين.

وجد هؤلاء الفرصة سانحة لإفراغ غضبهم من خلال ما توصل إليه المؤتمرون، إذ حاولوا نقل انشغالاتهم إلى الباب العالي والسلطان العثماني الذي أدان أعمال البحرية الجزائرية وطريقة معاملتها للأسرى المسيحيين، و ما يدل على ذلك أن سفيرا مسيحيا قام بتقديم عريضة يشتكي فيها إلى السلطان العثماني من اعتداءات الجزائريين، الأمر الذي جعل السلطان محمود الثاني يوجه فرمانا إلى داي الجزائر يأمره بإطلاق سراح جميع الأسرى التابعين لدولة السفير السابق، ومما جاء على لسان السلطان نذكر:«... فبينما هم يجولون في البحر لأجل التجارة إذ بسفينة من قرصان الجزائر الغرب تعرضت لهم فأخذت من عند القبطان ونهبتهم... ولذا يجب عليكم تخليص هؤلاء من الأسر، وهذا هو الباعث على طلب صدور أمري الشريف هذا، وليكن في معلومك أنه بمجرد وصول أمري هذا إليك تطلق سبيل الأسارى المساكين...».(**مجموعة 3205 الملف الأول رقم 27**.)

كانت قضية الأسرى قضية شائكة بين الدول الأوروبية والإيالة الجزائرية، رغم أنه تقليد قديم وجد وتبلور وفق الحروب والصراعات وخضع للتطورات التي كانت تشهدها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في العصور الحديثة، وتمكنت هذه المسألة من تمثيل دور أساسي في سياسة بريطانيا الخارجية بعد المؤتمر السابق الذكر، حيث كانت أحد الاسباب الرئيسية لحملة "اللورد اكسموث" وهو ما تجلى بوضوح في بنود معاهداته مع الجزائر.

خاتمة

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نؤكد على أن ظاهرة القرصنة التي أتهمت بها الجزائر لم تكن سوى ذريعة لمحاولة التدخل الاوروبي في الشؤون الداخلية للجزائر من أجل وضع حد لدورها الريادي الذي كانت تلعبه في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ،فالجزائر كانت تمارس نشاطها البحري تحت تأثير العامل الديني وتوجيهه وأعطت أروع الأمثلة في التسامح والتعايش مع الآخر

وإن سلمنا جدلا بأن الجزائر قد مارست لصوصية بحرية أو قرصنة فإننا نقول أن الأوروبيين هم من أجبروا الجزائريين على عمل المثل في إطار سياسة رد الفعل ،وبالرغم من مشروعية النشاط البحري

الجزائري إلا أن الكتابات الأجنبية حاولت تشويه النشاط الجزائري وتزييفه خدمة لأغراض وأهداف استعمارية بغيضة فجاءت جل دراساتهم التاريخية المتعلقة بالنشاط البحري الجزائري موجهة لخدمة المسيحية والسياسة الاستعمارية في شمال افريقيا والجزائر بالخصوص .

قدم الموروث التاريخي المحلي صورة واضحة عن النشاط البحري الجزائري وحاول رواد المدرسة التاريخية الجزائرية الأوائل التصدي للكتابات الأجنبية والرد عليها بالأدلة التاريخية والحجج الدامغة لنسف هذه الأطاريح التي أرادت تزييف الحقائق ،وبالرغم من هذه المحاولات يبقى تاريخ البحرية الجزائرية بحاجة الى دراسات جديدة جادة تنفض الغبار وتصحح المفاهيم وترد الشبهات .

مصادر ومراجع البحث

أولا: مصادر البحث بالعربية

- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ

التنلالي عبد الرحمن: رحلة عبد الرحمان التنلالي التواتي ,مخطوط دون رقم تصنيف ,خزانة سيدي عبدالله البلبالي ,ادرار, الجزائر

الطرابلسي ابن غلبون: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1349هـ

المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية ,تحقيق إحسان حقي ,دار النفائس ,بيروت, لبنان,1981

ثانيا: مراجع البحث بالفرنسية

Belhamissi (M), Histoire de la marine Algérienne1516-1830, Alger, Enal, 1983,

Belhamissi(M), Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530,Alger, édition Dahlab, 1999

Devoulx (Albert) , « la marine de la Régence D'Alger », R.AF, N°13, 1869

Père (Dan), Histoire de Barbbarie et de ses corsaires, Paris, seconde édition, 1646

ثالثا: مراجع البحث بالعربية

أميلي حسن: "معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان"، المجلة التاريخية المغاربية، ع119، تونس، 2005،

أميلي حسن: "القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارية وقراصنتها"، المجلة التاريخية المغاربية، ع115، تونس، 2004، ص169.

حمادي عبد الله: "جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، مجلة المصادر، ع06، الجزائر، 2002

ديكثوديصوريس: تاريخ الشرفاء، ترجمة مُحَمَّد حجي ومُحَمَّد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989

الزبيري مُحَمَّد العربي: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، مجلة الأصالة، ع12، الجزائر، 1973

سلفا توري بون: "وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب"، مجلة الأصالة، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012

فاطمة الزهراء سيدهم: "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، مجلة كان التاريخية، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011

قدوري عبد المجيد: المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15–18م مسألة التجاوز، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000

المنصور مُحَمَّد: المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين (1792–1822م)، ترجمة مُحَمَّد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006

هلايلي حنيفي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815–1830م، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007